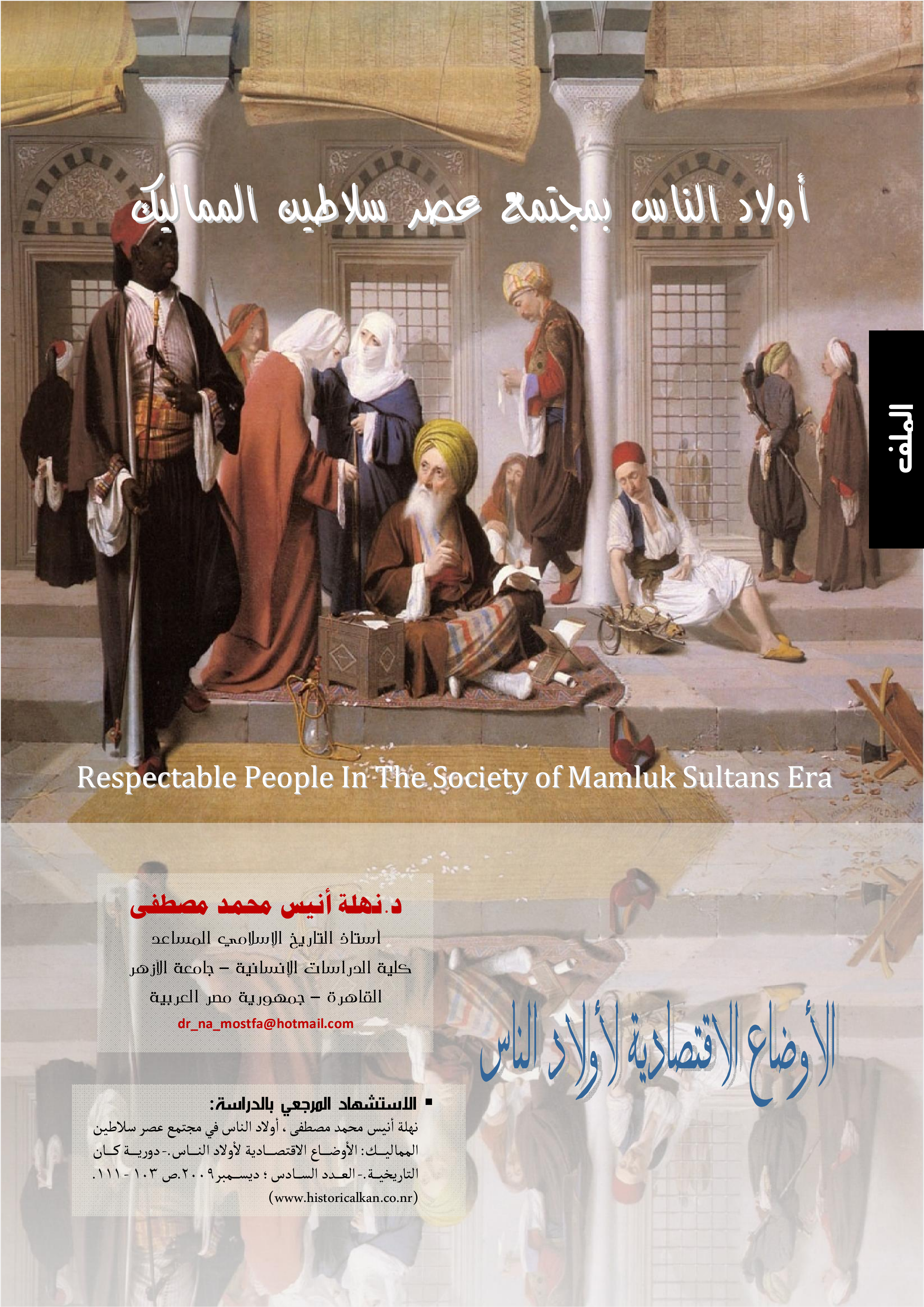


أولاد الناس بمجتمع عصر سلاطين المماليك

Respectable People In The Society of Mamluk Sultans Era

الأوضاع الاقتصادية لأولاد الناس

د.نهلة أنيس محمد مصطفى

أستاذ التاريخ الإسلامي المساعد

كلية الدراسات الإنسانية – جامعة الأزهر

القاهرة – جمهورية مصر العربية

dr_na_mostfa@hotmail.com

▪ **الاستشهاد المرجعي بالدراسة:**

نهلة أنيس محمد مصطفى ، أولاد الناس في مجتمع عصر سلاطين المماليك: الأوضاع الاقتصادية لأولاد الناس.- دورية كان التاريخية.- العدد السادس ؛ ديسمبر٢٠٠٩.ص ١٠٣ - ١١١.

(www.historicalkan.co.nr)

شكلت الأوضاع الاقتصادية لفئة أولاد الناس أهمية خاصة في حياتهم داخل المجتمع المصري ، ذلك لأنهم اعتمدوا اعتماداً كبيراً في مصادر دخلهم على الإقطاعات التي آلت إليهم إما عن طريق منحها لهم من السلطان ، أو أوقاف وإقطاعات آبائهم وأجدادهم التي يأخذون ريعها ، أو عن طريق الجامكيات والرواتب التي كانت تصرف لهم ، وكثيراً ما تعرض أولاد الناس لبعض القلاقل التي تشكل أخطاراً على مصادر الدخل الاقتصادي لهم وحتى نتعرف على كل العناصر التي كونت أوضاع أولاد الناس الاقتصادية ، فلنبدأ أولاً بالتعرف على المصادر الأساسية لأرزاقهم.

مصادر دخل أولاد الناس

أ. الإقطاعات:

من المعروف أن الأراضي المصرية كانت مقسمة إلى أربعة وعشرين قيراطاً ، اختص السلطان منها بأربعة قراريط ، وعشرة للأمراء المماليك والعشرة الباقية للأجناد ، وتعرضت الأراضي المصرية للمسح مرتين خلال العصر المملوكي الأولى في عهد السلطان المنصور لاجين ، وذلك عندما وجد أن الأمراء يأخذون كثيراً من إقطاعات الأجناد ولا يدفعون عنها الحقوق والمقدرات الديوانية ، ثم تصبح بعد ذلك مغنماً لأتباعهم ففكر في رد تلك الإقطاعات إلى أصحابها وإخراجها من دواوين الأمراء ،غير أن السلطان الناصر محمد أدخل تعديلات على نظام إقطاع الأراضي الزراعية في مصر ، ومن الأسباب التي جعلت السلطان محمد يفكر في فك زمام الأراضي المصرية ويوزعها توزيعاً جديداً على الأمراء والأجناد وخاصة السلطان ، كثرة أرزاق مماليك بيبرس الجاشنكير وسلار ، وخوفه من أن يقوي هؤلاء المماليك بأخبازهم إذا استولى عليها عنوة ، فاتفق مع القاضي فخر الدين محمد بن فضل الله ناظر الجيش في عام ٧١٥هـ/١٣١٥م على روك الأراضي المصرية ، وهو المسح الثاني لها ، وقام بإرسال الأمراء إلى الأقاليم المصرية واستخدم بعض أولاد الناس في ذلك الأمر ، حيث أرسل الأمير بدر الدين بن البابا إلى الغربية والأمير عز الدين أيدمر الخطيري للشرقية ، والأمراء الصرخدي وابن طرنطاي ، وبيبرس الجمدار إلى كل من المنوفية والبحيرة وذهب الناصر بنفسه إلى أراضي الصعيد للإشراف على مسح أراضيه. واستمر الأمراء طوال خمسة وسبعين يوماً حتى قضيت مهمتهم.

وجرت العادة أن توزع الإقطاعات بين الأمراء والجند في مناسبات متعددة أهمها ، تولي سلطان جديد سدة الحكم وعرش السلطنة ، فيقوم بتوزيع الإقطاعات ويحرص على نقل بعض الإقطاعات وإخراجها من أيدي أصحابها إلى أمراء جدد حتى يدعم مركزه بين الأمراء بسلب قوة الأقوى منهم ، وأيضاً يوزع الإقطاع إذا ما اتسعت الرقعة الزراعية للدولة وذلك عن طريقين إما بالفتح الخارجي أو بإصلاح الأراضي البور فكان السلطان يقوم بتوزيع هذه الأراضي الجديدة. ومن الأمثلة التي ساقتها لنا المصادر على إقطاعات كل من الأسياد أولاد السلاطين وأولاد الناس أبناء الأمراء الآتي:

إقطاع أولاد الظاهر بيبرس بركة الفيل. وذكرها ابن الجيعان باعتبارها وقفاً عليهم. ومن المعروف أن السلطان الناصر احتفظ بأربعة قراريط من جملة أربعة وعشرين قيراطاً مساحة الأراضي الزراعية المصرية للسلطان ، وحظي أولاد السلطان بأجود الأراضي الزراعية كإقطاعات لهم ، وكذلك أحفاد الناصر ، ففي عهد الأشرف شعبان بن حسين أقطع السلطان جملة من الأراضي المصرية في أعمال مختلفة لأبنائه وإخوته ووالدته ، ففي أعمال الدقهلية والمرتاحية كانت إقطاعات الأشرف شعبان وإخوته في محلة إنشاق وتبلغ مساحتها ألف وأربع مئة وتسع وسبعون فداناً وبها رزق إحدى وعشرون فداناً وكانت باسم إخوة السلطان الأشرف شعبان ، وحظي الأمير آنوك بن حسين أخو الأشرف بجملة إقطاعات بالوجهين البحري والقبلي منها الميما والعسكر بالأعمال الغربية ومساحتها ألف وخمسة أفدنة بها رزق خمسة أفدنة وعبرتها خمسة آلاف دينار ،وأقطع الأمير أبو بكر ابن الأشرف شعبان كذلك عدة إقطاعات في الأعمال الشرقية والجيزية ، منها إقطاعه في بنها العسل ، وعبرة إقطاعها ستة عشر ألف دينار ، وإقطاع في منية عقبة ، ومساحته ألفان ومئة وسبعون فداناً عبرة دخلهم تصل إلي أحد عشر ألف ومئة وخمسين ديناراً.

وأقطع الأمير أبو بكر ابن الأشرف شعبان كذلك عدة إقطاعات في الأعمال الشرقية والجيزية ، منها إقطاعه في بنها العسل ، وعبرة إقطاعها ستة عشر ألف دينار ، وإقطاع في منية عقبة ، ومساحته ألفان ومئة وسبعون فداناً عبرة دخلهم تصل إلي أحد عشر ألف ومئة وخمسين ديناراً.

وقد حظي الأمراء أولاد السلاطين (الأسياد) بتفضل آبائهم عليهم بزيادة إقطاعاتهم حتى وإن كان بأيديهم إقطاعات على قدر كبير من الجودة الزراعية ، ويحدث ذلك أحياناً عندما يتوفى أحد الأمراء المماليك فيحل ابن السلطان محله في إقطاعه ، حيث لم يكن بالضرورة في دولة سلاطين المماليك أن يحل أبناء الأمير المتوفي محل أبيهم في إقطاعه ويكون الإقطاع بذلك ميراثاً يورث بل للسلطان الحق في التصرف في الإقطاع كيفما يشاء ورأينا ذلك في عدة أمثلة بالمصادر المملوكية سواء بالنسبة للأسياد أو أولاد الناس.

جاء في حوادث الدهور في وفيات عام ٨٥٢هـ/١٤٤٨م. وفاة الأمير أحمد بن نوروز شاد الأغنام وهو من أولاد الناس ، فبعد وفاته أنعم السلطان الظاهر جقمق بإقطاعه على ولده الأمير أحمد. ونرى من خلال رصد ابن الجيعان للإقطاعات المملوكية في البلاد المصرية أن كل إقطاع كان يستقطع منه رزق وتدخل هذه الأرزاق في ديوان الأحباس وديوان الجيش للإنفاق منها على الرزق التي كانت تخرج منهما إلى من يوليه السلطان عطفه ، وأحياناً كان ينفق منها الجوامك والرواتب التي كانت تخرج للأمراء غير المقطعين إما لضعفهم ومرضهم أو استعفائهم من الخدمة لكونهم طرخانات في الدولة بجامكية.

أما إقطاعات الأمراء أولاد الناس فكانت تخص أبناء الأمراء من أرباب السيوف في السلطنة المملوكية ، من أمراء المئين والطبلخاناة والعشرات ، وكان كل أمير يأخذ إقطاعه حسب قيمة إمرته العسكرية ، وكانت تصرف جامكيات ورواتب لأولاد الناس في جند الحلقة ، وأحيانا يقطعوا إقطاعات صغيرة على قدر أهميتهم ، وسنحاول عرض أهم أولاد الناس الذين اشتهروا بإقطاعاتهم الكبيرة من خلال استقراء كتاب ابن الجيعان.

وتأتي أسرة الأمير الكبير بكتمر الحسامي الحاجب ، في طليعة الأسر التي وجدنا لها إقطاعات وافرة بالبلاد المصرية ، فقد كان إقطاع الأمير عبد الله بن بكتمر في الوجه القبلي بمعصرة الريرمون وتعرف أيضا بالروضة الجمالية ، بالأشمونين. وتبلغ مساحة الإقطاع ألفان وسبع مئة وثمانية وسبعون فداناً بها رزق خمسة وسبعون فداناً ويبلغ مقدار عبرة خراجها ستة آلاف دينار ، وشغلت إقطاعات أولاد الأمير

تنكز بُغا وأحفاده جمله في الأراضي المصرية ، فكان إقطاع الأمير خليل بن تنكز بُغا في الأعمال الشرقية والمرتاحية بمنطقة دُنوهية وكفورها ومساحة الإقطاع تبلغ خمسة آلاف وثمان مئة وسبعة وأربعون فداناً ، بها من أراضي الرزق ما يبلغ سبعة وتسعون فداناً ، دخلها السنوي يبلغ خمسة آلاف وخمس مئة دينار.

وشغل إقطاع الأمير خليل بن أيدمر عدة كفور في إقليم الغربية ، فكان له إقطاع بمنية قلين تبلغ مساحته ألف وسبعة وتسعون فداناً ، بها من أراضي الرزق ستة وأربعون فداناً ، وتبلغ مقدار غلته السنوية ستة آلاف دينار ، وكان له بقرية ورَوُرَا وكفورها إقطاع تبلغ مساحته ألف ومئتان وأربعة وخمسون فداناً بها رزق خمسة أفدنة ونصف وعبرة هذا الإقطاع أربعة آلاف دينار ، أما إقطاعاته بإقليم البحيرة بكفور محلة سُبك وتبلغ مساحته الف وثلاث مئة وستة وأربعون فداناً ، بها من أراضي الرزق ثلاثة وستون فداناً ، تدر مبلغ خمسة آلاف دينار ، وإقطاعه كذلك بقرية طَرَّنه تبلغ مساحته ، ألف وخمس مئة وخمسة وسبعون فداناً ، ويبلغ مقدار ما تخرجه الأرض مبلغ خمسة آلاف دينار.

هذا وكان إقطاع الأمير حسن بن صُرغتمش في عدة أماكن مختلفة من الديار المصرية ، حيث وجدت إقطاعاته في كل من كيمان سراس ، والكوم الأخضر وأبو غزلان البحرية ، وبلغ حجم إقطاعه بالفدان أربعة آلاف وخمس مئة وثمانية وأربعون فداناً ، وكان ريعها يبلغ خمسة آلاف وخمس مئة دينار ، استقطع منها أرض رزق ما بلغ سبعة وعشرون فداناً.

هذا وبعد مدارسة كتاب التحفة السنية وجدنا عدد كبير من أولاد الناس الذين أقطعوا أراضي زراعية وأصبحت مصدراً أساسياً من مصادر دخلهم نعدد منهم الأمير بكتمر بن علي الحسني ، وإقطاعه بطهطا ، والأمير أحمد بن آقتمر عبد الغني بمُقمص وبقرية سَمَنْت بالأعمال السيوطية ، والأمير موسى بن قزمان وإقطاعه بقرية بستو بالأعمال الغربية ، وأيضا الأمير محمد بن سنقر المحمدي وإقطاعه بالنخاس بالأعمال الشرقية. والأمير ناصر الدين محمد بن الدواداري وإقطاعه بالأعمال الشرقية بقرية شنبارة المأمونة ، وإقطاع آخر بالأعمال الشرقية بكفور العلاقمة كان إقطاع الأمير علي بن الأزكجي ، وأقطع كذلك الأمير محمد بن قطلو بُغا المحمدي إقطاعه في كل من دُمُوه والسواقي المعروفة بغرلو الجوكندار بالأعمال الشرقية.

هذا ورأينا في أواخر دولة المماليك بعض الإقطاعات التي تقطع لمماليك الحلقة حيث يشترك في الإقطاع أكثر من جندي من أجناد الحلقة مثل زمام قرية حصة نجطهر بالأعمال القليوبية ، وقدر زمام القرية بأربع مئة وعشرين فداناً استقطع منها أراضي رزق عشرة أفدنة ، ويبلغ إجمالي ما بلغه الإقطاع ألف وست مئة دينار وهذا قدر ضعيف بالنسبة للمبالغ التي كانت تدر من الإقطاعات الأخرى ، وأيضا في نفس الأعمال القليوبية. إقطاع منطقة دير نجطهر. وتبلغ مساحة الإقطاع ألفان ومئة وواحد وتسعين فداناً بها أراضي رزق مئة وثلاثة عشر فداناً عبرة الإقطاع تبلغ أربعة آلاف ومئتان دينار وهذا من نصيب المماليك والحلقة.

وبتحليل الأخبار التي جاءتنا عن الإقطاعات في العصر المملوكي من خلال كتاب ابن الجيعان نرى أن أحوال الإقطاع في العصر المملوكي الأول أفضل منها في العصر المملوكي الثاني وحتى عهد ابن الجيعان نرى ذلك واضحاً في قيمة الدخل الذي رصدها لنا من خلال كتابه وذكرناها في إقطاعات أولاد الناس بشكل خاص ، من أمثلة ذلك إقطاع الأمير عبد الرحيم بن منكلي بغا بزمام حصة شبشير ، وقد بلغ ألف ومئة واثنا عشر فداناً ، كان يدر دخلا قدر بثلاثة آلاف وخمس مئة دينار ، ويقول ابن الجيعان وهو الآن"باسم الأمير تمر باي من تاني بك" ويبلغ قيمة دخله ثلاثة آلاف دينار فقط ، ومثال آخر إقطاع الأمير عبد الله بن بكتمر الحاجب في زمام أبنهس وكفورها وتقدر مساحة الإقطاع بثلاثة آلاف وأربع مئة فدانٍ ، كان مقدار دخل الإقطاع يبلغ ستة عشر ألف وأربع مئة وخمسة وعشرون دينار ،ثم نقصت هذه القيمة إلى ثمانية آلاف ومئتين واثني عشر ديناراً وأصبح فيما بعد باسم الذخيرة الشريفة.

وهذه الأمثلة وغيرها كثير مما يدل على ضعف إنتاج الأراضي الزراعية في العهود المتأخرة للسلاطين المماليك وذلك نتيجة لعدة أسباب منها عدم اهتمام المقطعين بإقطاعاتهم ولعل ذلك ناتج من إحساس المقطع أنه مرتبط بإقطاعه طوال فترة خدمته في الدولة لارتباط النظام الإقطاعي بالوظائف والخدمات. التي يؤديها المقطع إلى السلطنة المملوكية.ومن هنا كان عدم الإهتمام بل وعدم تواجدهم في إقطاعاتهم إلا في أوقات قليلة للصيد أو لتربيع خيولهم وكان الأمير يأخذ إذن السلطان قبل سفره إلى إقطاعه. وأحيانا أخرى كان يرسل عنه مندوبين لتحصيل الإيرادات دون الإهتمام بأمور الفلاحين ، هؤلاء الفلاحون الذين كان عليهم دفع الأموال للمقطع مقابل حمايتهم وحماية أراضيهم التي يقومون بزرعها ، وسبب آخر من أسباب تدهور الإنتاج الزراعي وغلة الفدان في ذلك الوقت الثورات المتكررة من المماليك الجلبان الذين كانوا يبثون الرعب ليس فقط في المدن بل في القرى التي كانوا يقومون بسلبها ونهبها ، ولعل ما دفع هؤلاء إلى هذه التصرفات هو إحساسهم وهم مماليك السلطان أن أرض مصر كلها ملك خاص للحكام ، وأن جميع موارد الدولة من نصيب السلطان وحاشيته.

وأيضا من الأسباب التي أدت إلى هذا التدهور ، عدم اهتمام المقطعين بشبكات الري وترميم الجسور مما أدى إلى تدهور الأحوال الزراعية بسبب نقص المياه وفساد الجسور والترع والخلجان هذا وعلى العكس تماما ما كان يحدث في العصر المملوكي الأول ، فكان يخرج عدد من الأمراء إلي مختلف الأعمال المصرية لعمارة جسورها والذي يكلف بذلك يطلق عليه اسم كاشف الجسور وكان يساعده جملة من المهندسين والعمال ، بل إن السلطان كان يخرج أحيانا بنفسه لرعاية الجسور والأراضي الزراعية فقد خرج الناصر محمد بن قلاوون بنفسه إلى بعض قرى شبين ليكشف جسورها وأمر ببناء جسر يمتد من شبين القصر إلى بنها العسل وجمع لذلك اثني عشر ألف رجل ليعملوا على إنجازه.

ومن نافلة القول أن نذكر أن أولاد الناس من أبناء الأمراء المماليك كانوا يخشون أن يخرج إقطاع أبيهم من أيديهم إلى من يرتضيه السلطان فينعم به عليه ، ومن أمثلة ذلك ما حدث في عهد الكامل شعبان عندما حاول أبناء الأمير طقز دمر الحفاظ على إقطاع أبيهم خشية أن يخرجه السلطان من أيديهم ، فحاولوا مخاطبة ود السلطان في ذلك ، عندما جاء أبوهم في محفة محمولاً من بلاد الشام وهو في نزعه الأخير ، فقاموا" بتجهيز تقدمة جليلة للسلطان تشتمل على الخيول وتحف وجواهر تقبلها السلطان منهم ووعدهم بخير" ثم توفي الأمير طقز دمر فقدم أولاده على السلطان الكامل شعبان

سرياقوس يخبرون بوفاته ، فرسم السلطان بدفنه بخانقاته ، ولم يمكن الأمراء من العودة إلى القاهرة للصلاة عليه ، بل وأخذت خيوله وهجنه وجماله على الإسطبل السلطاني ، ولم تجد محاولات أبنائه في الحفاظ على ما بأيديهم.

وبعد فنرى الإقطاعات الزراعية التي كان يُنعم بها السلطان على الأمراء المماليك ومنهم أولاد الناس وضحت معالمها بالنسبة لهم من خلال العصر المملوكي الأول وبدايات العصر المملوكي الثاني ، وذلك لاهتمام السلاطين بأولاد الناس والإنعام عليهم بترقيات مختلفة فينعمون بإقطاعاتها ، أما في العهود المتأخرة فلم نرَ أسماء أولاد الناس في الإقطاعات الزراعية واضحة بصورة محسوسة ، بل إن أغلب إقطاعاتهم كانت إقطاعات صغيرة داخلة ضمن إقطاعات جند الحلقة ، وظهرت أسماؤهم في الجامكيات والرواتب والأرزاق التي كانت تخرج لهم من الديوان الشريف ، والتي أصبحت ظاهرة تخص حياة أولاد الناس في ذلك الوقت.

ب. الجوامك والنفقة والأرزاق:

أما المصدر الثاني من مصادر دخل أولاد الناس فهو ما كان يفرض لهم من الديوان السلطاني أو ديوان الجيش أو الأحباس من الجوامك والرواتب والنفقات التي كان ينفقها عليهم السلاطين المماليك باعتبارهم من المماليك السلطانية أو أجناد حلقة ، أو أولاد ناس.

والجوامك والرواتب كانت تفرض للأمراء المماليك المسنين الذين لا يستطيعون تحمل تبعات الإقطاع ، والمماليك السلطانية ، الذين لهم جوامك ورواتب مقررة على ديوان السلطان ، وأجناد الحلقة الذين يكونون في خدمة السلطان ومعظمهم من مماليك السلاطين والأمراء السابقين وأولادهم ، وهم يعدون بمثابة جيش ثابت للدولة لا يتغير بتغير السلطان ، وهؤلاء تفرض لهم جوامك ونفقة من ديوان الجيش.

وكان السلطان يجلس للنظر في أرزاق وجوامك الأمراء والأجناد ففي عام٧٤١هـ/١٣٤٠م عرض السلطان الناصر محمد بن قلاوون الأجناد قبيل وفاته ، هذا وقد عد أبو المحاسن أن عرض السلطان المؤيد شيخ الأجناد وكشفه عن إقطاعاتهم وجوامكهم من جودة تدبيره ، لأنه سار على القاعدة القديمة في الإقطاعات والجوامك حيث كان جند مصر بعسكرها على ثلاثة أقسام قسم يقال له أجناد الحلقة ، وموضوعهم أن يكونوا في خدمة السلطان ، ولكل منهم إقطاع في أعمال مصر ، والقسم الثاني مماليك السلطان ، ولهم جوامك ورواتب مقررة على ديوان السلطان ، في كل شهر وكسوة في السنة ، والقسم الثالث يقال له مماليك الأمراء ، يخدمون الأمراء ونفقاتهم على أمرائهم ، وكل قسم من تلك الأقسام لا يتداخل مع غيره.

وأحيانا كان السلاطين يقومون بتعويق جوامك الجند وأولاد الناس والمزمنين من الضعفاء الذين على ديوان السلطان ، ومن ذلك ما حدث في عام ٨٥٨هـ/١٤٥٤م عندما عرض السلطان الأشرف إينال جوامك أولاد الناس ورسم بتعويقها وقطع جماعة كبيرة منهم ، إلى أن جاء من القدس الأمير بُرْدبك وحذر السلطان من الدعاء عليه ونهاه عن هذه الفعلة ، فاستجاب له السلطان.

غير أن توزيع الجوامك على أولاد الناس في عهد السلطان الأشرف قايتباي أخذ شكل مغاير نسبيا لما كان عليه ، ففي عام ٨٧٣هـ/١٤٦٨م "جلس السلطان لتفرقة الجامكية بالحوش ، وقطع عدة جوامك لأولاد الناس والمتعممين" وأخذ يختبر من يعطيه الجامكية ، حيث أحضر ثلاثة أقواس بعضها أقوى من بعض ، وصار كلما دُعي باسم شخص من أولاد الناس يدفع إليه من الأقواس قوساً ويأمره بجذبه فمن جذبه كتبه إلى التجريدة الخارجة إلى شاه سوار ، وإن لم يجذبه قطع جامكيته أو غرمه مئة دينار عوضاً عن بديل للسفر ، وكان من تبلغ جامكيته ألفي درهم يغرمه مئة دينار ، ومن كانت جامكيته ألف درهم غرمه خمسين دينار ، ومن كانت جامكيته ألف وخمس مئة درهم فعليه خمسة وسبعون ديناراً ، ومن قلت جامكيته عن ألف درهم ، فيقبضها وينصرف دون تغريم.

وعلى الجانب الآخر كان بعض السلاطين يزيد في جامكيات بعض أولاد الناس تشجيعا لهم على طلب العلم ، ورغبة منه في مساعدتهم ، وذلك ما حدث من السلطان الظاهر جقمق عندما عرض عليه الشهابي أحمد بن نوكار والذي أجازه جملة من العلماء لعلمه وفقهه ، فزاد له الظاهر في جامكيته بل وأنعم على فقيهه بمئة دينار .

وكثيراً ما قطع السلاطين النفقة على أولاد الناس كما حدث في عهد الظاهر يلباي عام ٨٧٢هـ/١٤٦٧م. حيث جلس السلطان لتوزيع النفقة على المماليك السلطانية ، فأعطى لكل شخص مئة دينار وقد فرقت هذه النفقة على أقبح وجه كما يرى أبو المحاسن ، حيث أعطى القوى ، أما الغائب فيقطع نفقته والمُسن يُعطى نصف النفقة أو ربعها ، ومنع أولاد الناس والطواشية من الأخذ ، وكانت عادتهم الأخذ من النفقة ، وهذا يعتبر في نظر أبي المحاسن خرقاً من الظاهر يلباي في عرف المماليك ، وأنه أحدث ذلك الأمر الذي أضر بأولاد الناس ، "وكثر الدعاء عليه وتفاءل الناس بزوال ملكه". فلما تولى السلطنة الظاهر تُمربغا عقب سلطنة الظاهر يلباي أصدر مرسوماً عام ٨٧٢هـ/١٤٦٧م بإعطاء النفقة لأولاد الناس الذين هم من جملة المماليك السلطانية.

وفي عهد السلطان الأشرف قانصوه الغوري أنفق السلطان النفقة مع الجامكية وجعل لكل مملوك ثلاثين ديناراً مهما كانت رتبته صغيرة أو كبيرة حتى أولاد الناس ، وفي عام ٩١٨هـ/١٥١٢م فرق السلطان الكسوة مع الجامكية ولكن جعل كسوة أولاد الناس والمماليك المسنين ألفي درهم ، ولم يأخذ الكسوة ثلاثة آلاف درهم إلا المماليك القرانيص وجلبان السلطان فقط ، وأنفق عليهم كذلك ما كان مكسوراً لهم من عليق ولحم. بل وزاد أن أعاد بعض جوامك أولاد الناس التي قطعت من قبل نظراً لغضب السلطان عليه ، فأعاد جامكية الناصري محمد بن أحمد بن أسنبغا الطياري امير شكار والذي تغير خاطر السلطان عليه ونفاه إلى قوص وقطع جامكيته.

جـ. الأموال الموروثة عن آبائهم وأجدادهم:

تعد الأموال الموروثة لأولاد الناس من المصادر الهامة لأرزاقهم وقد ورثوا هذه الإقطاعات عن آبائهم وأجدادهم ، وبرز غير واحد من أولاد الناس يعيش في العهود المملوكية المتعاقبة على ريع إقطاعات وأوقاف أجداده وآبائه ، والأمثلة على ذلك كثيرة فمن كان منهم يعيش على أوقاف وممتلكات أبيه الأمير عبد الله بن بكتمر الحاجب ، فوالده الأمير الكبير بكتمر الحاجب الذي "كان له أملاك بمصر والشام كثيرة جداً" وقد ورث هذا الأمير السعادة كذلك من جده لأمه الأمير جمال الدين آقوش الأشرفي نائب الكرك ، وبيت بكتمر الحاجب معروف بالرئاسة والحشمة.

وممن عاش في سعادة أيضاً من ميراث وأوقاف أجداده وآبائه الشهاب أحمد بن علي بن قرطاي الذي لُقب بأحمد بن بكتمر فهو

سبط الأمير محمد بن بكتمر الساقي"نشأ في ترف زائد ونعمة سابغة وثروة ظاهرة من إقطاع وأوقاف كثيرة جداً حتى أن غلته تزيد على عشرة دنانير كل يوم" وقد جاء في ملاحق كتاب تذكرة النبيه وثيقة وقف منشورة من عهد الناصر محمد بن قلاوون ، وهي صورة وقف من الناصر محمد على الأمير بكتمر الساقي وذريته ، وهذا دليل على ما وصل إليه الشهاب أحمد ، وبالرغم من أن الأمير بكتمر الساقي كان جده لأمه.

وأيضا في العصر المملوكي الثاني برز لنا عدة أسماء من أولاد الناس عاشوا في المجتمع المملوكي بترف اقتصادي زائد نذكر منهم على سبيل المثال الشهابي أحمد بن يحي بن يشبك الفقيه ، وقد آل إليه مال أبيه وورث جده يشبك الفقيه.

أما الأمير أزبك من ططخ فقد ترك لأولاده الأمير ناصر الدين محمد بن أزبك والأمير يحي بن أزبك من الإقطاعات والأوقاف الكثير ، حيث كانت إقطاعات الأمير أزبك من الكثرة بمكان فقد كادت أمواله تفوق أموال يشبك من مهدي لولا إنفاقه على بناء وتعمير الأزبكية حتى أصبحت في أبهى صورة واعتبر ابنه يحي بن أزبك من الفرسان الشجعان"حتى أجمعت الناس على أنه كان فريد عصره ووحيد دهره".

وعلى الصعيد الآخر فكان من الممكن أن يتوفى الأمير المملوكي دون أن يترك لأولاده شيئاً يذكر حتى يصرف لهم نفقات وجوامك من الديوان ، ومن ذلك ما ذكره بدر الدين العيني عن صلاح الدين بن الأمير بدر الدين بيدرا نائب السلطنة وهو آخر من بقي من أولاده ، أن الأمير زين الدين كتبغا تولى نيابة السلطنة بعد أبيه فأخذ إقطاعه وسائر غلاله وحواصله ، والتي كانت تشتمل على ستين ألف أردب غلة "قمح" ومئتي أردب برسيم ، وثلاث مئة رأسٍ بقر وستة حجارة معاصير وأربعة آلاف قطعة قند ، واثنتي عشر ألف مطر عسل قصب ، ومئتي قنطار سكر ، وألفي أردب فول ، ونحو ثلاث مئة الف درهم ، سوى خيام السلاح وغيرها ، وقال صلاح الدين بن الأمير بيدرا ولم يصل إليّ منها شئ يساوي درهماً.

د.الأوقاف:

لعب الوقف دوراً هاماً في حياة أولاد الناس الاقتصادية ، ولا سيما إذا عرفنا أن بعض أولاد الناس ترك لهم آباؤهم وأجدادهم أوقافا محبوسة عليهم وعلى ذرياتهم من بعدهم. فقد اهتم سلاطين المماليك بالأوقاف اهتماماً غير عادي. وترجع أسباب انتشار الأوقاف في مصر وازدهارها في عصر سلاطين المماليك إلى جملة أسباب سياسية واقتصادية ، واجتماعية وثقافية ، كلها أثرت في مسيرة حياة المجتمع المملوكي في مصر ، ونعرج سريعاً على هذه الأسباب لنلقي بصيص من الضوء على الوقف في حياة أولاد الناس وتأثره بهذه الأسباب والتي منها سياسياً ، ويتمثل في علاقة الحكام بالمحكومين من أهل مصر ، فأتخذ سلاطين المماليك من نظام الوقف وسيلة لتدعيم ملكهم بالتودد للشعب المصري ليغض الطرف عن مساوئهم بل ويتناسى أصلهم ومدى أحقيتهم بالعرش المغتصب من أساتذتهم الأيوبيين.

وقسمت الأوقاف في المجتمع المصري على عهد سلاطين المماليك إلى وقف خيري وهو الذي يكون ابتداءً وانتهاءً على وجوه البر ، ووقف أهلي ويكون ابتداءً على الواقف ثم ذريته من بعده لحين انقراضهم ، ومن بعدهم يصرف ريعه على وجوه البر والصدقات ، وقسم ثالث يجمع بين هذين النظامين عرفت معالمه وتعرف الباحثون عليه من خلال وثائق العصر المملوكي وهو وقف الواقف عقارات وأراضي يزيد ريعها زيادة كبيرة تفيض عن الحاجة الفعلية لمصاريف ونفقات الوقف والتي يحددها الواقف في وثيقة الوقف ، ثم يحدد نصاً يفيد أن المتبقي (الفاضل) من ريع الوقف بعد ذلك يعود للواقف ، ثم إلى ذريته من بعده.

أما ما يعنينا ذكره هنا هو الأوقاف الأهلية وهي أيضاً تخضع لأشراف قاضي القضاة الشافعي إلا أنه لكل وقف منها ناظر خاص بها حسب شرط الواقف نفسه حال حياته ، أما بعد وفاته فيكون للأرشد فالأرشد من أولاده أو لمن يوصي له بذلك من الأمراء وكبار الموظفين والشيوخ ، وأحيانا أخري يشرك الواقف أولاده مع بعض كبار الأمراء في نظر الوقف بعد وفاته.

هذا وقد اشتملت أوقاف أولاد الناس على أراضي إقطاعية وأدر وحوانيت وغير ذلك من الأوقاف التي كان يقفها آباؤهم وأجدادهم ، وعلى سبيل المثال وقف أولاد الأسياد الذي وقفه السلطان الناصر محمد بن قلاوون حيث وقف جميع أراضي ناحية سرياقوس من أعمال القليوبية وما هو داخل في حقوقها وجملتها أربعة وعشرون سهماً ، وقد قسم هذا الوقف وجعل منه ثمانية عشر سهماً للسلطان الناصر محمد وذريته ، ثم من بعدهم على وجوه البر ، ولعل هذا الوقف داخل ضمن ما يسمى بالأوقاف الأهلية الجامعة ما بين الوقف الأهلي ، والوقف الخيري ، ومن المعروف أن مكان مدرسة وخانقاة الظاهر برقوق كانت ملكاً لأوقاف ورثة السلطان الناصر محمد بن قلاوون قبيل إنشائها. وكانت تشتمل على خان وفندق يعرف بخان الزكاة اشتراه الظاهر برقوق من ورثة الناصر وأولاده في عام ٧٨٦هـ/١٣٨٤م وأوكل أمره إلى الأمير جركس الخليلي أمير آخور للإشراف على عمارته فهدمه ووضع حجر أساس لمدرسة وخانقاة الظاهر برقوق.

وجاء في وثيقة وقف السلطان الأشرف برسباي عندما وقف الوقف على أولاده وأولاد أولاده وذريته ونسله وعقبه ، وجعل ناظر الوقت من أولاد السلطان الواقف المشار إليه وفي ذريته ونسله وعقبه. وأيضا وقف الأشرف قايتباي على أخته السيدة المصونه المحجبة الكبرى خوّند جان تين وعلى ولده الجناب العالي جانباي أيام حياتهما ومن توفي منهما انتقل نصيبه إلى الآخر ثم من بعدهما على أولادهما وأولاد أولادهما وذريتهما ونسلهما.

وقد ترك الأمراء المماليك لأبنائهم أوقافاً متعددة الأنواع فمنها الإقطاعات الزراعية والأوقاف الأهلية وغيرها ، ومن هؤلاء الأمير بكتمر الساقي الذي ظلت أوقافه يتوارثها أبناؤه وأحفاده حتى كان آخرهم الأمير أحمد بن علي بن قرطاي وهو حفيده من ناحية الإناث غير أن هذا الأمير لم يحافظ على الأموال التي كانت تدرها عليه أوقاف أجداده"فكان يدخل حاصله في السنة من أوقاف جده بكتمر من الأموال جملة مستكثرة ، فتذهب منه ثم يتحمل من الديون ما يشاء الله أن يتحمله ، ومات وعليه جملة مستكثرة من الأموال والديون". ووقف ناصر الدين بن الطنبغا والذي كان يعمل دوادار الأمير سودون أراضي بالمحلة اشتراها ووقفها على ابنته فاطمة وزوجته ابنة الكمال ابن شيرين وحبس ربع هذه الأرض على ابنته منها.

ومن جملة الأدر التي حازها أولاد الناس كأوقاف من آبائهم وأجدادهم قصر بشتاك ، بناه الأمير بشتاك وهو يشتمل على القصر وجملة من الحوانيت أسفل منه وخان مجاور له ، أكمل بنائه عام ٧٣٨هـ/١٣٣٧م غير أنه لم يتمتع به ، وباعه لزوجة الأمير بكتمر الساقي ، وتداوله ورثتها إلى أن آل إلى السلطان الناصر حسن بن

قلاوون واستقر بيد أولاده ، حتى قوي عليهم الأمير جمال الدين يوسف بن أحمد الأستادار ونهبه من جملة ما نهب من الأوقاف في عهد الناصر فرج بن برقوق وقبل أن ينكب من السلطان.

ودار الأمير عبد الله بن بكتمر وهي التي كانت تعرف بدار الهرماس ، وهو الشيخ قطب الدين محمد بن المقدسي ، وقد آل أمر هذه الدار إلى الأمير عبد الله بن بكتمر فأنشأها قاعة ، وعدة حوانيت وربعاً يعلو هذه الأبنية ، وانتقلت هذه الدار وقفاً إلى أولاده وهي بأيديهم إلى عهد المقريزي.

قصر الأمير بكتمر الساقي ، بناه الأمير بكتمر الساقي فأحسن بناءه وسكنه الأمير حتى مات فيه ، وكان هذا القصر من جملة أوقافه التي تولى أمرها بعده أولاده حتى انقرض أولاده وأولاد أولاده فآل أمر أوقافه إلى ابنته وهو أحمد بن محمد بن قرطاي المعروف بأحمد ابن بنت بكتمر. وكذلك وقفت بعض الحمامات على أولاد الناس وكانت كذلك سبباً في جلب دخل اقتصادي لهم ، من هذه الحمامات ، حمام الدود ، وهو خارج باب زويلة ، وكانت ملك الأمير سيف الدين الدود الجاشنكيري ، أحد أمراء الملك المؤيد عز الدين أيبك التركماني وخال ولده المنصور علي بن أيبك ، وظل هذا الحمام بيد ذرية الأمير الدود من قبل بنائه وهي موقوفة عليهم.

ودخلت أيضا القياسر من جملة أوقاف أولاد الناس التي أوقفها عليهم الآباء والأجداد منها قيسارية جهاركس والتي بناها الأمير فخر الدين جهاركس وآل أمرها إلى أن أصبحت من جملة أوقاف الأمير بكتمر الجوكندار نائب السلطنة وأوقفها على ذريته. أما قيسارية العصفر ، فسميت بهذا الاسم لأن العصفر كان يدق بها أنشأها الأمير علم الدين سنجر المسروري والي القاهرة ووقفها سنة ٦٩٢هـ/١٢٩٢م على ورثته وظلت بأيديهم إلى أن ولي القاضي ناصر الين ابن البارزي كتابة السر على عهد المؤيد شيخ فاستأجرها عدة أعوام من مستحقيها ونقل إليها العنبرين فصارت تعرف قيسارية العنبر وذلك عام ٨١٦هـ/١٤١٣م.

ما تعرض له أولاد الناس من مصادرات ومشاكل اقتصادية

من المظاهر التي بدت واضحة المعالم خلال العصر المملوكي الفتن الداخلية والاضطرابات ، والتي كانت تشكل خطراً على كافة طبقات المجتمع المصري في عصر المماليك ، وتمثلت هذه الاضطرابات في وفاة سلطان وتولي سلطان آخر ، أو انقضاض أمير كبير على كرسي السلطنة وعزل السلطان الصغير ، ويترتب على هذه القلاقل السياسية أن يصاب بعض العاملين في سلك الجيش المملوكي أو الإدارة المملوكية ببعض المضايقات من قبل السلاطين أو الأمراء ، وربما تعدى ذلك إلى مصادرة الأملاك وسحب الإقطاعات ثم إيداعهم في الترسيم أو الزج بهم في السجون.

وفئة أولاد الناس في المجتمع المصري بعصر سلاطين المماليك ما هي إلا فئة من فئات المجتمع ينسحب عليها كل ما يقاسيه هذا المجتمع أو ينعم به ، ومن هنا تعرضت هذه الفئة لأشكال متغايرة من الأضرار التي لحقت بهم وأثرت تأثيراً سلبياً على حياتهم الاقتصادية بل إن البعض ذاق منها ضيق العيش والفاقة التي كانت تصيبهم من جراء المصادرات أو قطع الجوامك والنفقات ، أو ما كانت تتركه الأحداث السياسية الداخلية من آثار سلبية على أولاد الناس مسببة لهم مشاكل اقتصادية كبيرة تؤثر في حياتهم ومعيشتهم ، وكذلك مدى تأثر أولاد الناس بهذه المشاكل التي كانت تعد ظاهرة من مظاهر الحياة في العصر المملوكي.

١. تأثر إقطاعات وجوامك أولاد الناس بالأحداث السياسية

كان تأثر أولاد الناس كتأثر غيرهم من فئات الشعب المصري بشكل عام وطبقة المماليك بشكل خاص بما يدور على الساحة السياسية من اضطرابات أو من كثير من الأمور التي كانت تجري داخل أروقة القصر السلطاني بقلعة الجبل كغضب السلطان على بعض الأمراء مما يلزم الأمر من اتخاذ بعض الإجراءات التي بها يجرد السلطان هذا الأمير مما ينعم به من أموال أو على قول ابن إياس "تغريمهم مال له صورة" ، وربما أن حدوث مثل هذا الأمر قد تكرر كثيراً في تاريخ دولة المماليك ، إلا أنه لم يكن تجريد الأمراء المماليك وأولادهم ونزع إقطاعاتهم وقطع جوامكهم أو حتى تغريمهم بعض الأموال فقط ما يحدث بل قد يصل الأمر إلى أكثر من ذلك كالحبس أو الموت والقتل ، ومن الشواهد على ذلك القول ، ما حدث في عام ٧٤٣هـ/١٣٤٢م عندما قدم أولاد الأمير أيدغمش من دمشق فألزموا برد الإقطاعات التي انتقلت إلى أبيهم من مصر وحلب ودمشق فبلغت جملة كثيرة ، باعوا فيها خيولاً وبعض مجوهرات والدتهم على شكل "عصابة مرصعة بلغت مئة ألف درهم" بل وباعوا كذلك حمام أيدغمش في باب زويلة وعدة أملاك أخرى حتى يستطيعوا رد ما طلب منهم من قبل السلطان.

وأثناء فتنة الأمير طيبغا الطويل والأمير يلبغا الخاصكي مدبر مملكة السلطان الأشرف شعبان بن حسين وما حدث خلالها من انكسار للأمير طيبغا الطويل والقبض عليه هو وجملة من الأمراء الذين ناصروه وأرسل الجميع إلى سجن الأسكندرية ، فقام الأمير يلبغا بالتحفظ على إقطاع أولاد الأمير طيبغا الطويل وأخذ إقطاعهم وهما الأمير علي والأمير حمزة وكانا أميري طبلخاناة. وألزم السلطان الأشرف برسباي الأمير محمد بن قصروه عند قدومه من دمشق بحمل مال من تركة والده المتوفي قدر بمئة ألف دينار من النقد وكثير من الغلال والبضائع والخيول بما قدرت قيمته بنحو مئة الف دينار أخرى ثم عاد إلى دمشق.

ومن الأحداث الداخلية التي أضرت بإقطاعات أولاد الناس ما حدث في وباء عام ٨٦٤هـ/١٤٥٩م على عهد الأشرف إينال العلائي عندما ارتكب المماليك الأجلاب أموراً شنيعة في حق أولاد الناس والأجناد والمماليك القرانيص فكانوا كلما سمعوا بواحد من هؤلاء له إقطاع أخذوا إقطاعه ، فإن كان صحيحاً ولم يصبه الطاعون يرتجون مرضه ، وإن كان ضعيفاً ينتظرون موته ، وخرجت كثير من الإقطاعات من أيدي أصحابها من جراء هذه الأفعال ورد الأمر إلى السلطان واشتكى أولاد الناس والمماليك إليه هذه الأفعال ، فأخذ في رد إقطاعات من كان على قيد الحياة فكان الإقطاع " يخرج اليوم ويرد إلى صاحبه غداً" وكان يكتب في اليوم الواحد عدة مناشير ما بين إخراج ورد وظل هذا الأمر إلى أن انقضى وزالت الغمة والطاعون ، وهذا دلالة على تحكم المماليك الأجلاب في السلطان وعدم مقدرته على الإمساك بزمام الأمور حتى في أحلك اللحظات وعندما تمر البلاد بأزمات وأوبئة وطواعين ، وقد ذكر عدد من المؤرخين أن من مساوئ السلطان إينال العلائي انصياعه لمماليكه الأجلاب ومحبته المفرطة لهم مما جعلهم يضربون بأوامره عرض الحائط في أكثر من شاهد وحادثة تاريخية على

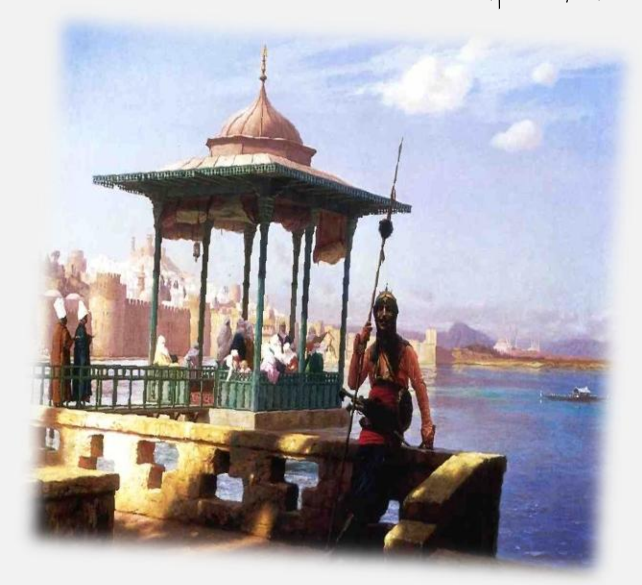
ذلك ، وكانوا يعثون في الأرض فساداً ، حتى طال شرهم الكثير من فئات المجتمع المصري.

غير أن الناصر محمد نفسه قام بمصادرة زوج أبيه خوند الكبري ابنه خاص بك (الخاصبكية) وأخذ منها جملة مال ، وحدث لها عقب ذلك ضرراً بليغاً فمرضت مرضاً اثر على حالتها حتى ماتت وقد أصيبت نفس المرأة بضرر آخر عندما قام السلطان الظاهر قانصوه خال الملك الناصر محمد بن قايتباي في عام٩٠٥هـ/١٤٩٩م بإلزامها بمبلغ كبير من الأموال ، ووكل بها خمسة من الطواشية حتى أوردت ما قرر عليها فقامت ببيع أشياء كثيرة من قماشها، ولم تكن فقط وحدها التي أضيرت من السلطان الظاهر قانصوه بل إن أختها الصغرى ابنة خاص بك وزوجة الأمير آقبردي الدوادار ، والتي كان قبض عليها وأقيمت في الترسيم مرتين عام ٩٠٤هـ/١٤٩٨م عندما طالبها السلطان بمبلغ مئة ألف دينار والثانية عام ٩٠٥هـ/١٤٩٩م. عندما أودعها السلطان في الترسيم ، بعد شهادة أبي منصور مباشر الأمير آقبردي أن زوجها أودع لديها مالا وظلت في محبسها حتى أوردت ما قرر عليها.

هذا وقد تعرض أولاد الناس أحيانا لقطع جوامكهم ونفقاتهم التي تصرف لهم من الديوان حدث ذلك كثيراً في العهود المتأخرة لدولة سلاطين المماليك ، وأكثر ذلك يكون نتيجة لرغبة السلاطين في إخراج حملات وتجاريد حربية إلى الحدود المملوكية لردع المتمردين من التركمان ، أو لتعديات بني عثمان على الممتلكات المملوكية ، وأدى ذلك إلى تعرض أولاد الناس إلى كثير من الضرر الذي حاق بهم.

ومن الجدير بالملاحظة أن ابن إياس عدد مساوئ الأشرف قايتباي فذكر منها كثرة مصادرته لأموال الناس وإقطاعاتهم ، فإنه لما تولى السلطنة ندب الأمير يشبك الدوادار عندما تولى الوزارة ، فقطع لحوم جماعة من الناس كانت مخصصة لأيتام ونساء وأرامل ، وقطع عدة جوامك لجماعة من أولاد الناس.

لم تتغير السياسة المملوكية كثيراً من عهد إلى عهد وخاصة في العهود المملوكية المتأخرة ، وبعدما ساءت الأحوال بعد وفاة الأشرف قايتباي وتخبط الذين جاءوا من بعده في حكم مصر والشام ، حتى ضاق الناس بكثرة الأعباء المالية الملقاة على عاتقهم ، فضلاً عن سوء الأحوال والمنازعات الدائمة بين المماليك منذ وفاة الأشرف قايتباي ، وحتى تولى الأشرف قانصوه الغوري ، كل هذه الأحداث المضطربة التي مرت بها مصر طوال فترة خمس سنوات من ٩٠١هـ/١٤٩٦م إلى عام ٩٠٦هـ/١٥٠١م.



لم تحدث قلاقل ذات أثر فعال داخل مصر خلال السنوات الأولى من حكم السلطان الغوري ، فلم يكن هناك أحداث سياسية على وجه كبير من الخطورة فضلاً عن بعض الثورات والفتن من جانب المماليك الجلبان والأعراب ، غير أنه وعلى الجانب الآخر من حكم السلطان الغوري وتقريبا من عام ٩١٠هـ/١٥٠٤م بدأت التحرشات البرتغالية ، ومحاولاتهم السيطرة على تجارة الشرق ، ومن هنا كان يلزم السلطان تجهيز الجيوش للرد على تطاولهم وتهديداتهم وردعهم إذا لزم الأمر ، فما كان أمام السلطان إلا انتهاج سياسة سلفه الأشرف قايتباي وبدأ في جمع الأموال بالمصادرات وقطع الجوامك وإلزام المماليك وأفراد الشعب بالأموال التي تجمع لهذا الأمر ، فألزم المماليك القرانصة وأولاد الناس بالذهاب إلى حرب الفرنج في المحيط الهندي ومن لم يذهب يقيم بديلاً عنه للسفر.

وبعد فقد رأينا مدى تأثر أحوال أولاد الناس الاقتصادية بما كان يمر على مصر من تقلبات سياسية وثورات داخلية ، وما تعرضوا له من سحب إقطاعاتهم أو فرض أموال عليهم وجباياتها منهم بسبب النفقة على المماليك السلطانية والأجلاب ، أو إلزامهم بأموال بدلاً عن خدماتهم العسكرية ، إذا لم يخرجوا في حملات كانت تعد للمحافظة على الحدود الشمالية أو المحاولة الأخيرة التي حاول بها المماليك حفظ ماء وجههم أمام القوى الأوروبية البرتغالية التي تواجدت بقوة في مياه المحيط الهندي وبحر العرب ، بل واستطاعت الاستيلاء على منطقة هرمز واتخاذها مقراً يتحكمون من خلاله في تجارة الشرق والسيطرة عليه ، وأن تحل محل دولة المماليك في السيطرة على تلك التجارة التي تُجلب من بلاد الهند وشرق آسيا ، ولم تكن فقط الأحداث السياسية هي التي تؤثر في الأوضاع الاقتصادية لأولاد الناس بل كان هناك أشياء أخرى أسهمت بقدر كبير في اضطراب أحوالهم كما كان الحال في أواخر دولة المماليك وتعرض كل شئ في الدولة للاضطراب وعدم الاستقرار ومن هذه الأمور.

ب.قطع جوامك ونفقة أولاد الناس واغتصاب أوقافهم

بدت ظاهرة قطع جوامك ورواتب أولاد الناس واضحةً خلال العصر المملوكي الأول ، فعندما تتبعنا أحوالهم بالعصر المملوكي الأول وجدنا أنهم أكثر تفاعلاً مع المجتمع عن أحوالهم بالعصر المملوكي الثاني ، فقد تواجدوا وأسهموا بأعمالهم كأعضاء عاملين في مواقع كثيرة بالمجتمع المصري ونظمه وإرادته ، ولم نلحظ كثيراً تعرض أولاد الناس لقطع رواتبهم أو جوامكهم أو حتى مصادرة إقطاعاتهم ، إلا بأسباب لها وجاهتها لدى السلاطين إذا ما عوقب أحد من أولاد الناس أو غيره من الأمراء المماليك ، أما خلال العصر المملوكي الثاني فتغير الحال نسبياً بالنسبة لفئة أولاد الناس داخل طبقة المماليك بالمجتمع المصري.

وبالنظر في المصادر التاريخية التي جمعت بين جنباتها تاريخ أمراء وسلاطين هذه الدولة ، رأينا أن مصادرات أولاد الناس خلال العصر المملوكي الأول تقل كثيراً عن مصادرتهم خلال العصر المملوكي الثاني ، وكانت هذه المصادرات لا تقتصر فقط على قطع الجوامك بل أحيانا تصل إلى مصادرة كل أملاك وأموال المصادر ، ومن المصادرات التي حدثت في عهد السلطان الصالح اسماعيل عام ٧٤٣هـ/١٣٤٢م مصادرة ابن أيبك الطويل وذلك عقوبة لمكاتبته للسلطان الناصر أحمد المعزول في الكرك ومحاولة تحريضه ضد السلطان اسماعيل وتعرض أيضا الأمير علاء الدين علي بن كلفت الحاجب للمصادرة

وتغريمه أمواله وحبسه عقوبة من السلطان الأشرف شعبان عام٧٧٥هـ/١٣٧٣م نظراً لتبعيته للأمير الجاي اليوسفي وكونه من عصبته.

وتعرض أفراد من أولاد الناس للعقوبة والمصادرة وتغريم الأموال ، منهم الأمير محمد بن آقبغا آص شاد الدواوين الذي تعرض للمصادرة والعقوبة أكثر من مرة الأولى عام٧٩٢هـ/١٣٨٩م وغرم مئتا ألف درهم ، والثانية عام ٧٩٣هـ/١٣٩٠م وغرم أربع مئة ألف درهم وأشياء أخرى وسبب ذلك مناصرته للناصري ضد منطاش وكانت عقوبته عزله من منصبه ، وفي عام ٧٩٥هـ/١٣٩٢م قبض عليه مرة ثالثة عندما كان يشغل وظيفة كشف الجيزة بأمر السلطان برقوق وذلك بسبب ظلمه وعسفه مع الفلاحين الذين تقدموا بشكوى ضده ، فصودر تعويضاً عما لحق بهم وغرم مئة ألف درهم.

وكذلك في عهد كل من الظاهر خشقدم الرومي والظاهر تمربغا الرومي حدث قطع لجوامك أولاد الناس وغيرهم من المماليك ففي عام ٨٦٨هـ/١٤٦٣م فرقت الكسوة على الجند بحضرة السلطان خشقدم فقطع كسوة جماعة من ضعفاء الجند وأولاد الناس وفي عام ٨٧٢هـ/١٤٦٧م فرق السلطان تمربغا الرومي النفقة على الجند ولكنه قطع نفقة أولاد الناس والطواشية والمتعممين كما كان قرر ذلك الظاهر يلباي.

وقد استمر حال أولاد الناس بعد عهد الأشرف قايتباي إلى ما آل إليه في عهده فظلت المصادرات وقطع الجوامك والرواتب مثلما كانت من قبل وخاصة إذا ما احتاج السلطان أموالاً للنفقة على الجند ، ففي عهد السلطان الناصر محمد بن قايتباي عام ٩٠٢هـ/١٤٩٦م قام السلطان بمصادرة المباشرين وأولاد الناس لأجل جمع نفقة المماليك واستقطع منهم أموالاً وإقطاعات ، وفي عام ٩٠٦هـ/١٤١٠م وفي عهد الأشرف جانبلاط الذى أراد ان يفرق نفقة البيعة على الجند ، فقام بجمع الأموال من وجوه الظلم والمصادرات ، وقطع الأكثرين من الجند وأولاد الناس ولم يعطهم نفقتهم.

وفي عام ٩١٤هـ/١٥٠٨م قام السلطان الغوري بإخراج إقطاعات أولاد الناس من أجناد الحلقة ، ومن النساء اللاتي لهن الرزق ، وتعرض أيضا لرزق الأحباس والأوقاف ، "فأخرج نحوا من ثلثمائة إقطاع ورزقه من غير ضجة ولا سبب" والأهم من ذلك أنه أخذ ينعم بها على المماليك بمكاتبات وتضرر أولاد الناس من هذه الفعلة التي وصفها ابن إياس بأنها فعلة شنيعة لأن المماليك أخذوا يهجمون على أولاد الناس ويأخذون مناشيرهم رُغما عنهم وتعدى الأمر إلى ضرب أصحاب المناشير ، ويشير ابن إياس إلى أنه جملة أولاد الناس الذين خرج إقطاعهم من أيديهم وفرقه السلطان على أربعة مماليك ، وتضرر غاية الضرر من ذلك غير أن السلطان أعاده إليه مرة أخرى ، فقد خرج منه في جمادى الآخرة عام ٩١٤هـ/١٥٠٨م وعاد إليه في ذي الحجة عام ٩١٥هـ/١٥٠٩م وظل إقطاعه بيد المماليك الذين خرج إليهم نحوا من سنة ونصف تقريباً ويذكر أنه "حصل له من السلطان غاية الجبر ونصرني على المماليك والذين كانوا أخذوا إقطاعي".

أما بالنسبة للأوقاف والتي ازدهرت في مصر خلال العصر المملوكي ازدهاراً كبيراً ، وأخذ الناس يوقفون أوقافهم على كل شئ في مصر تقريباً حتى تغلغلت في الحياة الاجتماعية تماما ، إلا أن هذه الصورة التي انتشرت بها الأوقاف حملت بين جنباتها فساد نظام الوقف بسبب كثرتها وضخامة ريعها وتنوع مصارفها مما جعلها مطمع للسلاطين والأمراء والراغبين في الأموال إما طمعاً شخصياً وإما لسد نفقات الجند والمماليك وتجهيز الجيوش فتطلعوا إلى حل الأوقاف ، إما عن طريق الاستبدال أو الاغتصاب وأصبحت هذه المسألة من أهم المشاكل الاقتصادية التي عانى منها الشعب المصري بطوائفه المتعددة ، وأثر ذلك بالتالي في أوقاف أولاد الناس التي عانت من ظاهرة حل الأوقاف واغتصابها بالاستبدال ، باعتبار أنهم فئة من فئات المماليك في قلب المجتمع المصري فبالطبع عانى البعض منهم من ذلك الأمر.

ولم تسلم أوقاف أولاد الناس كغيرها من الأوقاف من الاغتصاب وكانت معظم الأوقاف التي تغتصب عبارة عن قصور ودور وعمائر وحمامات وجميعها في حالة جيدة ، حتى يأتي الشهود ويشهدون بأنها تضر بالجار والمار وقد بليت الدولة المملوكية في العصر المملوكي الثاني باثنين من أهم مغتصبي الأوقاف هما قاضي قضاة الحنفية كمال الدين عمر بن العديم ، وأستادار السلطان الأمير جمال الدين يوسف ، فكان جمال الدين إذا أعجبه وقف من الأوقاف وأراد أخذه أقام شاهدين يشهدان أنه يضر الجار والمار فيحكم له قاضي القضاة ابن العديم.

ومن الأوقاف التي اغتصبها جمال الدين الأستادار قصر بشتاك والذي كان بيد أولاد السلطان الناصر حسن بن قلاوون إلى أن شهد الشهود الشهادة المعهودة ، وأخرجه القاضي من أيديهم ، وصار من جملة أملاك جمال الدين الأستادار وأيضا اغتصب جمال الدين يوسف دار ابن رجب وهي التي أنشأها الأمير علاء الدين علي بن كلفت التركماني شاد الدواوين وحبسها على أولاده وذريته من بعده ، إلا أن جمال الدين ضمها إلى أملاكه وصارت إلى أولاده من بعده وكذلك دار ابن فضل الله التي ضمها على أملاكه ثم آلت فيما بعد إلى ورثة الأمير تغري بردي الأتابك.

هذه بعض صور توضح حال أولاد الناس مع من أراد اغتصاب أوقافهم ونحن لسنا هنا بصدد الحديث عن الأوقاف وأحوالها في العصر المملوكي حتى نسهب في هذا المجال بل أردنا توضيح جزئية تشهد بأن هذه الظاهرة التي استشرت في عصر سلاطين المماليك طال شرها فئة أولاد الناس الذين كان لآبائهم شرف وقف هذه الأماكن سواء على أولادهم ثم لوجوه الخير من بعد ذلك ، أو كانت أوقافاً خيرية من الدرجة الأولى.

وهكذا تعرفنا على الأوضاع الاقتصادية لأولاد الناس ، وقد اعتبرت الإقطاعات الممنوحة والموروثة ، والجوامك والنفقات والأوقاف من المصادر الأساسية لدخل أولاد الناس ومصدر تكسبهم وعيشتهم ، وقد رأينا أن البعض منهم عاش في ظلها عيشاً رغيداً ، حتى إن سلاطين المماليك كانوا يقترضون منهم أموالاً من ذلك ما حدث في عهد الصالح إسماعيل بن محمد بن قلاوون عام ٧٤٥هـ/١٣٤٤م عندما أراد تجهيز تجريدة إلى الكرك وعين عليها الأمير منكلي بغا الفخري ، والأمير قماري ، والأمير قشتمر طليلة ، ولم يجد السلطان في بيت المال ما يمكن به أن يستكمل النفقة على هذه التجريدة ، فاقترض مالاً من بعض التجار العجم ، وأخذ أموالاً على سبيل القرض أيضا من بنت الأمير بكتمر الساقي حتى يتثنى له استكمال النفقة.

هذا وعلى الصعيد الأخر كان البعض منهم يعيش على الكفاف ولم يكن لهم إلا جوامكهم الزهيدة القيمة أحيانا ، والتي يحصلون عليها

بشق الأنفس وخاصة في العصر المملوكي الثاني عندما انحطت أحوال المماليك وآل أمرهم إلى إهمال الإقطاعات والأراضي الزراعية.

ولم تمدنا المصادر باي معلومات تفيد أن أولاد الناس مارسوا حرفاً أو مهناً إلا النذر اليسير جداً، والذي نفهم منه أن بعض من أولاد الناس لجأ إلى تعلم الحرف والصناعات حتى يتجنب اللحاق بأجناد الحلقة، وذلك نظراً لكثرة ما يقاسي هؤلاء من عسف وظلم فذكر المقريزي، أن معظم أجناد الحلقة أصبحوا أصحاب حرف وصناعات وخربت منهم أراضي إقطاعاتهم. ومن المعروف أن كثير من أولاد الناس كانوا أجناد حلقة.

وكذلك أخبر السخاوي في ترجمة ناصر الدين محمد بن الطنبغا وهو دوادار الأمير سودون المارداني أنه "كان يتعاني التجارة" أي يعمل بها، وقد بخلت علينا المصادر المملوكية بإمدادنا بأخبار أولاد الناس الذين امتهنوا مهناً أخرى تدر دخلاً اقتصاديا يقتاتون منه غير ما آل إليهم عن طريق أجدادهم وآبائهم فلم نعثر في المصادر وكتب التراجم إلا على خبر هذا ابن الناس الذي امتهن التجارة واتخذها عملاً له بالرغم من أنه كان دوادار الأمير سودون.

ومن الممكن القول أن هؤلاء كانوا يتكسبون بغير وجه حق من الديوان السلطاني أو ديوان الأحباس فقط لأنهم أولاد ناس فكانت تفرض لهم هذه الجوامك والرتب، من الجائز أن يكون لهذا الرأي وجاهته وأن البعض منهم لم يكن له عمل يدر عليه ربحاً إلا ما يفرض له في الديوان أو ما يجنيه من أوقاف وإقطاعات آبائه وأجداده، ولكن مثل هذا القول لا ينسحب على كل فئة أولاد الناس الذين عاشوا في المجتمع المصري خلال العهود المملوكية المختلفة بل يمكن أن نراه خلال الحقبة الأخيرة فقط من العصر المملوكي بعدما أهمل السلاطين أمر أولاد الناس وباتوا يفضلون عليهم المماليك السلطانية والأجلاب، ولا يولونهم الأعمال والوظائف التي من خلالها يسهموا بحظ وافر في الأعمال التي تسند إليهم كما رأينا خلال حقب كثيرة في العصر المملوكي الأول والثاني، عندما كان السلاطين ينظرون إلى أولاد الناس ويرعونهم، بل ويصبحوا أصحاب مراكز حساسة في إدارة الدولة المملوكية، ومن هنا لا ينظر إلى رواتبهم وجوامكهم باعتبارها من قبيل الصدقة أو احسان السلاطين إليهم نظراً لمكانة آبائهم.

ومن هنا أيضا فلم يكن أمام هذه الفئة المملوكية نسباً المصرية مولداً إلا الاعتماد على ما كان يفرض لهم في الديوان من جوامك ورواتب ونفقات أو ما كان يؤول إليهم عن طريق الميراث من آبائهم وأجدادهم في شكل إقطاعات زراعية وأوقاف فلا سبيل أمامهم إلا الاعتماد على هذه المصادر التي تمثل أوضاعهم الاقتصادية، وإن كان الأمر هكذا يبدو في صورة الدفاع عن هذه الفئة من طبقة المماليك إلا أنه بالنظر في أحوالهم السابقة والتي كانوا عليها طوال فترة حكم دولة المماليك الأولى وحتى عهد الأشرف برسباي والظاهر جقمق، وما وجدناهم عليه في كونهم أعضاء عاملين بالدولة يسهمون بإسهامات بارزة في الإدارة المملوكية، وأنه قد تغير حالهم نظراً لتغير حال الدولة المملوكية اقتصاديا وسياسياً.



شاركت الدكتورة نهلة أنيس في عدد من المؤتمرات:

- المؤتمر الدولي (مستقبل الدراسات التاريخية) بإشراف قسم التاريخ كلية الدراسات الإنسانية بالقاهرة المنعقد في القاهرة ١٩٩٦م - حضوراً ومحاوراً.
- المؤتمر الدولي (الدراسات الإسلامية عند غير العرب) المنعقد بفندق شيراتون المطار بالقاهرة في الفترة من ١٣-١٥ محرم ١٤١٨هـ/ ٢٠-٢٢ مايو١٩٩٧م - مقرر لجنة.
- المؤتمر الدولي (بين الشورى والديمقراطية) برعاية الأزهر الشريف والمنعقد بفندق شيراتون المطار بالقاهرة في الفترة من ١٦ محرم ١٤١٨هـ/ ٢٣يونيو١٩٩٧م - حضوراً.
- المؤتمر الدولي (التاريخ الاقتصادي للمسلمين) المنعقد في جامعة الأزهر الشريف في الفترة من ٢٨-٣٠ ذي الحجة ١٤١٨هـ/٢٥-٢٧ ابريل ١٩٩٨م-باحثاً مشاركاً.
- المؤتمر الدولي (العلوم الاجتماعية ودورها في مكافحة جرائم العنف والتطرف في المجتمعات الإسلامية) المنعقد بجامعة الأزهر الشريف في الفترة من ٤-٦ ربيع أول ١٤١٩هـ/ ٢٨-٣٠ يونيو ١٩٩٨ م باحثاً مشاركاً.
- المؤتمر الدولي (الترجمة ودورها في تفاعل الحضارات) والمنعقد بجامعة الأزهر الشريف بالقاهرة في إبريل ١٩٩٨م-مقرر لجنة.
- ندوة (يوم المهنة) والمنعقدة بمقر فرع جامعة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة في الفترة من ٢٢-٢٤ شعبان ١٤٢٤هـ-رئيس جلسة.
- ندوة (عناية المملكة العربية السعودية بالسنة والسيرة النبوية) والمنعقدة في شيراتون المدينة المنورة من ١٥-١٧ ربيع أول ١٤٢٥هـ/ ٤-٦ مايو ٢٠٠٤م - حضوراً ومناقشة.
- المؤتمر الوطني السابع عشر للحاسب الآلي (المعلوماتية في خدمة ضيوف الرحمن) بمشاركة جامعة الملك عبد العزيز - جامعة طيبة –جمعية الحاسبات السعودية في الفترة من ١٥-١٩ صفر ١٤٢٥هـ/٥-٨ أبريل ٢٠٠٤م-حضوراً ومناقشة.